الملتقى وطني حضوري وعن بعد حول:

استراتيجيات دعم اقتصاديات الجماعات المحلية

المنظم من طرف:

مشروع البحث PRFU دور تخطيط المدينة في تنمية اقتصاد الجماعات المحلية بالوطن العربي و بالتعاون مع مشروع البحث PRFU التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه افريقيا في ظل التنافس و الصراع الدولي على القارة

جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

محور المشاركة في الملتقى

المحور الرابع: التوأمة بين البلديات لدعم الاقتصاديات المحلية

عنوان المداخلة

التعاون اللامركزي كآلية لمساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

المشارك الأول:

الإسم واللقب: د. مولود رزوق

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

المشارك الثاني:

الإسم واللقب: د. حمزة غندور

أستاذ محاضر ب جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

البريد الإلكتروني

rmouloud@live.com

الهاتف: 0770118373

البريد الإلكتروني

h.ghandour@univ-eltarf.dz

0658348959

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور التعاون اللامركزي الذي يعتبر من أهم ملاح التحولات التي عرفتها اللامركزية الإدارية التي عملت على خلق ما يسمى بإدارة محلية تهتم بتسيير الشؤون المحلية، إذ تعتبر البلديات إحدى وحدتي الجماعات المحلية التي تعتبر القاعدة الرئيسية للدولة وتشكل إطارًا مؤسساتيا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية في مجالات التنمية، حيث قمنا بتحديد أهداف وخصائص التعاون اللامركزي، كما استعرضنا واقع التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر ومجالات تجسيده، وكذا عرض تجربتي التعاون اللامركزي الدولي (التوأمة) الجزائري الفرنسي، والتعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب لهكذا دراسات تسعى للتعرف على خبايا الظاهرة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أنّ التعاون اللامركزي أصبح من أهم المواضيع التي تتعلق أساسا بموضوع التنمية الاقتصادية وآلية فعّالة في الرفع من التنمية المحلية للبلديات في الدول الغربية أو العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كما نجد أنّ التعاون اللامركزي أدى إلى إعادة التفكير في شبكة الخبرات والإمكانيات والموارد التي تندرج تحت مظلة الجماعة الواحدة والسعي إلى توسيعها بعيدا عن اعتبارها وحدة ترابية معزولة.

الكلمات المفتاحية: التعاون اللامركزي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، التعاون المشترك، البلديات.

Abstract:

This study aims to highlight the importance and role of decentralized cooperation, which is one of the most important navigators of administrative decentralization that has created a so-called local administration concerned with the conduct of local affairs. municipalities are regarded as one of the two units of the communities that are the main base of the State and constitute an institutional framework for citizens' participation in the conduct of public affairs in the areas of development, Where we defined the objectives and characteristics of

decentralized cooperation, and we reviewed the reality of decentralized cooperation between municipalities in Algeria and the areas of its embodiment, as well as presenting the experiences of Algerian-French international decentralized cooperation (twinning), and French-Lebanese decentralized cooperation The prescriptive curriculum has been used as the appropriate curriculum for such studies that seek to identify the invisibility of the studied phenomenon's economic development and an effective mechanism for leveraging local development ". municipalities in Western or Arab States in general and Algeria in particular, Decentralized cooperation has also led to a rethinking of the network of experiences, possibilities and resources that fall under the umbrella of the same group and to seek to expand them away from being an isolated territorial unit.

Keywords: decentralized cooperation, collectivities locales, local development, cooperation, municipalities.

المقدمة:

إنّ الجزائر على غرار مختلف دول العالم تسعى جاهدة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعدّدة التي عرفتها، وهذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلاّ بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز واضعة التنمية المحلية كأسس ومنطلق لها، ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير كأسلوب في التنظيم الإداري تقوم على أساس الحدّ من حجم المهام التي تضطلع بها الحكومة المركزية وتوزيع الصلاحيات بينها وبين جهات محلية أو إقليمية منتخبة يعترف لها بالشخصية المعنوية، والتي تعتبر الخلايا الأساسية التي تعكس الديمقراطية التشاركية وهي امتداد متكامل للدولة بالإضافة إلى أنّها أهم وسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

لذلك قامت بعض الدول سواء الغربية أو العربية عموما والجزائر خصوصا بوضع بعض الآليات التي تسمح للبلديات بتحقيق التنمية المحلية، من هذه الآليات نجد التعاون اللامركزي أو التعاون المشترك ما بين البلديات الذي من شأنه أن يساعد البلديات محدودة القدرات على تجاوز الصعوبات المالية التي لا تقوى على مواجهتها منفردة، كما يساهم في تعزيز الترابط الديمقراطي بينها وبين البلديات الأخرى.

إشكالية الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أنّ التعاون اللامركزي أو التعاون المشترك ما بين البلديات أصبح إحدى المفاهيم المتداولة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويحظى بالإهتمام من قبل مختلف الحكومات والدول على مستوى منظومتها القانونية والتشريعية لتخفيف الضغط المتزايد

والعجز المالي الذي تعاني منه ميزانيات الجماعات المحلية، ممّا يجعلها في تبعية للإدارة المركزية من جهة ويتسبب في إحداث شلل في العملية التنموية من جهة أخرى، خاصّة وأنّ البلديات تواجه عدّة عراقيل لتحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها كمشكلة التمويل، وعدم كفاية الموارد المادية والبشرية المحلية المخصّصة لأغراض التنمية والذي يعود إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أنّ القدرة التمويلية غالبا ما تتناسب عكسيا مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري، ممّا يصعّب على هذه الوحدات تنفيذ كافّة أو بعض البرامج الضرورية لسكان المجتمع المحلي، لذلك تلجأ البلديات إلى التعاون اللامركزي فيما بينها لتساهم في تطوير وتنمية محلية مستدامة، حيث نطرح إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري التالي:

كيف يمكن للتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية أن يشكل آلية فعّالة للوصول إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي؟

إنّ الإجابة على الإشكالية المطروحة تستدعي طرح عدّة أسئلة فرعية قمنا بصياغتها على النحو التالي:

- ما المقصود بالتعاون اللامركزي بين البلديات وما هي أنواعه؟
- ما هي أهداف وخصائص التعاون اللامركزي بين البلديات؟
- فيما تتمثل مجالات تجسيد التعاون بين البلديات في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ضبط مفاهيم الدراسة

المحور الثاني: أهداف وخصائص التعاون اللامركزي بين البلديات.

المحور الثالث: واقع التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر ومجالات تجسيده.

المحور الرابع: عرض تجارب الدول الغربية والعربية في ميدان التوأمة (التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي، والتعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني)

المحور الأول: ضبط مفاهيم الدراسة

1–مفهوم الجماعات المحلية:

إنّ نظام الإدارة المحلية يأخذ أشكال متعدّدة من دولة لأخرى ويمكن تعريفه بأنّه "تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية".[1]

وفي الجزائر فقد تجسّد هذا النظام في مستويين هما الولاية والبلدية وهو ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة.[2]

وتعرّف الولاية بأنّها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبّر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعّالة.[3]

2–مفهوم البلديات:

لقد عرّفها المشرع الجزائري في قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 في المادة الأولى بأنّها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتّع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون" في حين تنص المادة الثانية من ذات القانون على أنّ "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، كما أقرّ ذات القانون في المادة 11 على أنّ البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلى والتسيير الجواري.[4]

كما تعرّف البلدية أيضا بأنّها " الخلية الأساسية في اللامركزية الإقليمية بالجزائر، وهي اللامركزية التي يشترك المواطنون جميعا في تسييرها بالشكل الذي يخدم البيئة المحلية، ويحقق مطالب سكانها ويسهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات ".[5]

3–مفهوم التنمية المحلية:

تعرّف التنمية المحلية بأنّها" العمليات التي توحّد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما:

– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

---

[1] عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، عمان: دار ميسرة للنشر،2001، ص 20.

[2] شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية – 1986، ص ص 4-5.

[3] فريدة قصير مزياني، **مبادئ القانون الجزائري**. باتنة: مطبعة عمار قرفي، 2001، ص 178.

[4] المواد 1 -2 -3 من قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب1432 الموافق لـ 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ج ر 37 مؤرخة في 2011/06/03.

[5] حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1982، ص 152.

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. [6]

وتعرّف هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية على أنّها" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين وظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء". [7]

4–مفهوم التعاون اللامركزي بين البلديات:

يمكن تعريف التعاون اللامركزي على أنّه مجمل أشكال الشراكة والتبادل والتعاون الذي تقوم به الجماعات المحلية فيما بينها أو مع الجماعات المحلية الأجنبية، حيث نستنتج أن التعاون ما بين البلديات يتضمن عنصرين:

أولهما داخلي: ويتمثل في أشكال التضامن بين الجماعات المحلية على المستوى الداخلي ومن أهم مميّزات هذا التعاون هو تضامن البلديات مع بلديات أخرى فقيرة لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي والاجتماعي وفي الوقت نفسه عن طريق عقد اتفاقيات وإبرام عقود يأخذ هذا التعاون شكل تنموي وانتاجي يقوم على أساس دمج امكانيات مجموعتين محليتين. [8]

ثانيهما خارجي: والمقصود به هو التعاون البلدي الدولي" التوأمة"، ومضمون ذلك التعاون اللامركزي يرتكز على تعاون يتجاوز الحدود الوطنية بمعنى إقامة تعاون بين بلدية من الوطن وأخرى أجنبية "توأمة". [9]

فالتعاون اللامركزي هو اتفاق أو تعاقد بين جماعتين محليتين وطنية وأجنبة تنتج عنه التزامات لكل طرف في نفس الإطار.

المحور الثاني: أهداف وخصائص التعاون اللامركزي بين البلديات

[6] جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990– 2000** ، مذكر ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص 05 .

[7] بن الحاج جلول، **التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر –في إطار برامج دعم النمو 2003 –2014**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015 -2016، ص 93

[8] بن صاولة صراح، بزار محمد سفيان، **اشكالية التعاون ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، ص 119-120.

[9] داودي فاطمة الزهراء، **التعاون بين البلديات**، مذكرة لنيل شهادة الطور الأول من مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 213-2014، ص 24.

سنتطرق في هذا المحور إلى فرعين، الأول خاص بأهداف التعاون اللامركزي، وأمّا في الفرع الثاني سنقوم بعرض خصائص التعاون اللامركزي بين البلديات.

الفرع لأول: أهداف التعاون اللامركزي بين البلديات

إنّ التعاون اللامركزي بين البلديات يسعى إلى تحقيق عدّة أهداف أهمها:

1- التعاون اللامركزي من أجل تحقيق التنمية المحلية:

إنّ التعاون اللامركزي هو آلية من آليات تدبير الشأن المحلي ومواجهة حاجات التنمية المحلية بمفهومها الواسع لدى أطراف التعاون، والبحث عن تدبير أفضل للمشاكل المحلية المشتركة، وهو بذلك يتعلق بمجالات جد متنوعة كالتدبير المشترك للأموال والخدمات، حيث يوفر المجال المحلي الفرصة الأهم لتفعيل التنمية المحلية، إذ يوفر إمكانيات واقعية للمشاركة، ومؤسسات وساطة أكثر قربا من السكان، تعطي للمواطن فرصة لتحمل المسؤولية والالتزام.[10]

كما يسهّل المجال المحلي تحقيق شرط التفاعل الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، إذ تعتبر البلدية نموذجا لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل المجالي، باعتبارها توفر عامل القرب المهم والمسهل للاتصال، ولذلك فإنّ البلدية وباعتبارها المكان المركزي للتفاعل والتبادل الاجتماعي تفرض نفسها كمؤسسة مركزية، سيتم المراهنة عليها على النمو والتنمية المستدامة.[11]

وعلى هذا الأساس يجب على الجماعات المحلية وعند عقدها لاتفاقيات التعاون والشراكة القيام بدراسة دقيقة للمشاريع المراد انجازها للوقوف على جوانبها السلبية والايجابية.

إنّ مسؤولية الجماعة المحلية تبدو مفصلية في تحريك مسار التنمية المحلية، ليس كمتدخل عمومي فقط، ولكن كمنشط ومحفز لباقي الفاعلين، في إطار مشروع محلي موحد، وكذلك كباحث عن مختلف الموارد التي قد يوفرها له متدخلون على مستويات مختلفة من خلال استراتيجيات الشراكة والتعاون، وفي هذا الإطار، يوفر التعاون اللامركزي آلية هامة لدعم ديناميكية التشاركية المحلية اذ أصبح التعاون أهم مجالات استثمار هؤلاء الفاعلين غير الحكوميين، ومجالا لتقوية ديناميكية التعاون والتنسيق المحلي، خاصة وأن

[10] حمادو فتيحة، **دور التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2026، ص 49.

[11] KRATOU Lamia, **La coopération décentralisée, une nouvelle dynamique pour promouvoir le développement durable**, 6 ème colloque international du laboratoire prospectif stratégique et durable, Université de Tunis, faculté de sciences économiques, Hammamet 21-23 juin 2010.p 33.

الانفتاح على المجال الخارجي للجماعات المحلية يفرض حدا أدنى من التنظيم من أجل تثمين الموارد المحلية وتطوير القدرة التفاوضية مع الشركاء الأجانب.[12]

وتشمل المشاريع المنجزة في إطار التعاون اللامركزي القطاعات المتعلقة بالتنمية المحلية:[13]

- معالجة المياه المستعملة وصيانة شبكات التطهير.
- معالجة النفايات.
- بناء وتنظيم محطات الوقوف، الطرق.
- بناء وتدبير الملاعب والحدائق.
- بناء وتأهيل الممتلكات العمومية.

2- التعاون اللامركزي من أجل الحوكمة المحلية:

إلى جانب مفهوم التعاون اللامركزي نجد مصطلح الحكامة الذي يحمل هو الأخر مجموعة من الدلالات والمعاني، فهو من المفاهيم القديمة على اعتبار أن المجتمعات القديمة قد عرفتها –الحكامة–دون تسميتها بالاسم المتداول حاليا، والأكيد أنها نتاج للثقافة السائدة في مجتمع ما وفقا لخصوصيته.[14]

ويمكن تعريف الحكامة بشكل عام على أنّها الإطار العام لإعادة تحديد الأنماط الجديدة لأسلوب الحكم والتدبير، من خلال إعادة تحديد العلاقة بين السياسي والاقتصادي، السياسي والاجتماعي، الخاص والعام، بين الدولة وشركاءها المحليون والدوليون.[15]

وأصبح الإستعمال الواسع لمصطلحي الحوكمة والحوكمة المحلية يعكس نوعا من الحداثة في الإدارة التسيير ، إلاّ أنّ واقع الأمر يؤكّد أنّ الحوكمة المحلية ليست مظهرا بقدر ما هي مقاربة و فلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون إقتصادي، مالي، إجتماعي، و سياسي ،... و كل من هو على علاقة بالخيارات و القرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس من التعاقد و

[12] HACHEMI Naima, **coopération internationale entre les collectivités locales : une nouvelle approche de développement local « cas de Larbaa Nath Irathen et Saint- Denis** », mémoire de magistère ; Université Mouloud Maameri d Tizi Ouzou ; 2003, p 83.

[13] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2001، ص 71.

[14] الشكاري كريم، **التعاون الدولي للجماعات الترابية المغربية بين النظرية والواقع**، جامعة محمد الخامس السويسي، السلا الجديدة المغرب، 2012، ص 11.

[15] كمال المنوفي وآخرون، **الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة المحلية، القاهرة، 2001، ص 125.

التشابك و التوافق، فالحوكمة المحلية الجيّدة تشمل تلك الممارسات الإدارية الجيّدة في إدارة الشأن العام في إطار قواعد الشفافية والإفصاح، الإستدامة العقلانية، العصرنة، إحترام القيم المحلية، ومراعاة الأولويات المحلية، كما يؤكّد مفهوم الحوكمة على ضرورة رشادة القيادات في إعداد السياسات التنموية وتوفير مناخ يأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات المحلية، ويعتمد على عدّة مرتكزات أساسية منها: الرؤية الإستراتيجية، المشاركة، الشفافية، المحاسبة، الفعالية، التوافق.[16]

وتكمن أهمية العلاقة بين التعاون اللامركزي و الحوكمة ،حيث أنّ الحوكمة كآلية لعقلنة تدبير الموارد المالية والبشرية للجماعات المحلية والدولة من شأنها أن تساهم في الرفع من القدرات التنافسية للجماعات المحلية ،من خلال تدعيم آليات المشاركة، والشفافية...، كما أنّ هذه الآليات قد تساعد الجماعات المحلية للانفتاح على محيطها الداخلي والخارجي عن طريق إبرام اتفاقيات وشراكات بين مختلف الجماعات المحلية الأخرى ،ممّا سيؤدي لا محالة إلى تجاوز مجموعة من الصعوبات سواء كانت ذات طابع مادي أو تقني، من هنا تبرز العلاقة بين مفهوم الحوكمة والتعاون اللامركزي ،على اعتبار أنّ الأول يؤثر في الثاني والعكس.

فاستحضار مفهوم الحكامة في علاقته مع التعاون اللامركزي سيمكّن إخراج الجماعات المحلية من مشاكلها المختلفة، ووسيلة لمعالجة صلابة أنماط الفعل الإداري المحلي من خلال التجديد على مستوى القيادات لتحقيق أقصى مردودية، باستعمال بعض التقنيات كالتدبير بالأهداف وكذا التدبير بالنتائج، للاستفادة من تجارب الجماعات المحلية للدول المتقدّمة عن طريق نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا، كما أنّ البحث عن أفاق جديدة لتمويل تجهيز البنى التحتية للجماعات المحلية قد يأتي من خلال بوابة التعاون اللامركزي.[17]

3- التعاون اللامركزي لدعم اللامركزية والتسيير المؤسساتي:

تعتبر اللامركزية من الناحية السياسية قيمة ديمقراطية تتمثّل في مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وفق ما جاء به الدستور الجزائري الذي عرّف اللامركزية بأنّها وسيلة من وسائل مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، سواء من الناحية

[16] فراج الطيب، حساني بوحسون، **أليات تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة المنهل، الاقتصادي، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 5، العدد 1، ماي 2022، ص ص 239،241.

[17] CHASSOT Mathilde, **« Dix ans de coopération décentralisée française au Sénégal : quelle contribution au processus de décentralisation »**, Université Paris 1 – Sorbonne ,2004/2005, PP 48 ,56.

الاقتصادية من أجل إحداث التنمية، أو من الناحية الإدارية والتقنية التي تتضمن نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى المجموعة الإقليمية، لتخفيف الأعباء على الأولى في تسيير الشأن المحلي وتقريب الإدارة من المواطن وما إلى ذلك.[18]

كما تحظى اللامركزية باهتمام ودعم المؤسسات الدولية لاسيما في الجانب المالي منها، بحيث ركّزت هيئة الأمم المتحدة في برامجها حول التنمية البشرية على ضرورة انتهاج سياسة اللامركزية التي تؤدي إلى تحقيق العدالة ومشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، وكذلك المجموعة الأوروبية التي دعت إلى تأسيس التعاون اللامركزي la coopération décentralisée الذي يقضي تعزيز استقلالية الجماعات الإقليمية (البلدية و الولاية)لإقامة علاقات مع مجموعة إقليمية أخرى دون تدخل الدولة ، كما ضم صندوق النقد الدولي في إصلاحه الهيكلي اللامركزية كعامل أساسي في تسوية المشاكل المحلية.

أمّا البنك الدولي في أطروحته حول ما يسمى اليوم " الحكم الراشد " شجع سياسة اللامركزية عبر طرحه لمفهوم جديد يتمحور حول التحول نحو المحليات في إطار ما يسمى العالمي – المحلي تحت شعار " تفكير عالمي ونشاط محلي" Penser Globalement et agir localement، في سعي منه لتنشيط مسار اللامركزية في الدول التي استفادت من اعانات هذا البنك.[19]

الفرع الثاني: خصائص التعاون اللامركزي بين البلديات

يختلف التعاون اللامركزي عن التعاون الدولي الذي تجسده الدولة الموحدة عن طريق جهازها الدبلوماسي.[20]

فالتعاون اللامركزي بهذا المعنى يتمتع بجملة من الخصائص التي تميزه عن الأنواع الأخرى من التعاملات التي تربط بين الهيئات المحلية، وتتمثّل هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- تعدد الفاعلين المحليين:

[18] SIMON André **« Coopération décentralisée : comment institutionnaliser une nouvelle approche de lutte contre la pauvreté et de développement local dans les systèmes de gestion de la commission européenne ?**, ECDPM, Maastricht, 2000. P 37.

[19] حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[20] ZAPATA GARESCHE Eugène, '**Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l'Union Européenne et l'Amérique Latine '**, Manuel pratique, Direction Générale de la Coopération Internationale et du Développement, Ministère des Affaires Etrangères et Européennes ,2008, P 32 .

تكمن ميزة التعاون اللامركزي أنّه مرتبط بالإدارة المحلية التي تمتاز بقربها من المواطنين، كما أنّها الأدرى باحتياجاتهم وتطلعاتهم، وأنّها إدارة أفقية تسمح بمشاركة جميع أطياف المجتمع المحلي في صياغة المشاريع التنموية حسب الأولوية، إذ غالبا ما تشارك الجمعيات المحلية وجمعيات الأحياء في صناعة القرار المحلي بما يعود بالفائدة على جميع السكان.

بما أنّ الفاعلين هم محليون فإنّ مضمون التعاون هو محلي أي يشمل جوانب الحياة المحلية لكلا الجماعتين لاسيما ما تعلق منها بتوفير المياه، شبكات التطهير والنظافة، التهيئة العمرانية والصحة العمومية وغيرها من الاهتمامات المشتركة وهو ما يشكل أرضية سانحة لتبادل التجارب ونقل الخبرات.

2- تعاون وتبادل الخبرات:

يعدّ من أهم خصائص التعاون اللامركزي الذي يسعى إلى نقل التجارب والخبرات في جميع جوانب التسيير والتنظيم المحلي وهو ما يضمن استدامة هذا التعاون وفعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

كما يعدّ التعاون اللامركزي فضاء لعرض التجارب في تسيير الشؤون المحلية، وذلك قصد الدعم والتعزيز المؤسساتي عن طريق تناول الخبرات الأجنبية في مجال التسيير المحلي عن طريق تناول مختلف وظائف الإدارة المحلية على غرار وظيفة التسيير والتنظيم، حيث أنّ تبادل الخبرات ليس محصورا في الإطار الإداري الذي تضطلع به السلطات المحلية وإنّما يتوسع ليشمل الحرفيين المحليين، الجمعيات المحلية وغيرها، وهو ما يضمن استفادة أكثر وتتمثل الميزة الأخرى في هذا النوع من التعاون في الجوارية والعمل الثنائي لما يوفره من فضاءات يلتقي فيها جميع أطياف المجتمع المحلي ممّا يضمن تبني الحلول المناسبة والفعّالة.

3- تقارب المصالح واستفادة متبادلة

حتى يحرز التعاون اللامركزي الأهداف المرجوة منه لابدّ من توفر إحدى الشروط الأساسية وهو التقارب في المصلحة إن لم نقل المصلحة المشتركة.[21]

ويعدّ التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية تطورا مهما للامركزية أحدثته العولمة، ساهم في دعم حركة الحاكمية التي تسعى إلى إشراك فعّال للمجتمع المدني خدمة للأهداف التنموية التي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقها، و لا تقتصر هذه المشاركة على

[21] حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص33.

أطراف داخلية فق بل تتعدّاها إلى أطراف أخرى أجنبية عن طريق عقد اتفاقيات تستفيد من خلالها كلتا الجماعتين المحليتين بتحقيق مصالحها من هذا التعاون في إطار رابح/ رابح (gagnant-gagnant).[22]

المحور الثالث: واقع التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر ومجالات تجسيده

سنتطرق في هذا المحور إلى فرعين، حيث سنستعرض في الفرع الأول واقع التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر، أمّا في الفرع الثاني سنقوم بتحديد مجالات تجسيد التعاون اللامركزي المذكورة في مختلف القوانين الجزائرية.

الفرع الأول: واقع التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر

لقد سعى المشرع إلى إدخال التعاون بين البلديات في القانون البلدي منذ 1967 إلى غاية آخر قانون بلدي سنة 2011 رقم 11-10، حيث تم تكريسه كشكل جديد للتنظيم يأخذ بعين الاعتبار بروز حاجيات اجتماعية واقتصادية مشتركة بين عدّة بلديات، وعليه أصبح بإمكان بلديتين أو عدة بلديات لولاية واحدة أو عدّة ولايات أن تشترك قصد التهيئة والتنمية المشتركة لجماعتهم وضمان المرافق العمومية التي هم مكلفون بها عن طريق تعاضد الوسائل، شريطة أن تكون أقاليمها على التوالي تمثل امتدادا واحدا، هذا التكريس نجده في آخر أحكام قانون البلدية في المواد 215، 216، 217 .[23]

وفي هذا الإطار فقد تناولت كل من المواد 215، 216 و217 التعاون البلدي الداخلي أي التعاون المشترك ما بين البلديات، حيث نصت المادة 215 على ما يلي" يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات، كما يسمح التعاون المشترك بين البلديات بتعاضد وسائلها وانشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة .

وأمّا المادة 216 فقد نصت على ما يلي " تنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات.

[22] نفس المرجع ، ص 61.

[23] المواد من 215 إلى 217 من قانون البلدية 11-10، المرجع السابق.

كما نصت المادة 217 على ما يلي" يقوم التعاون المشترك بين البلديات بترقية فضاء للشراكة والتضامن بين بلديتين متجاورتين أو أكثر تابعة لنفس الولاية أو لعدة ولايات".

وهذا التعاون البلدي الداخلي ينقسم إلى:

أ- التضامن بين البلديات:

يتمثل في وجود روح التضامن بين البلديات الغنية والفقيرة فيما بينها مباشرة سواء تضامن مالي أو غير مالي أو عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وقد جاء في قانون المالية لسنة 2019 في المادة 38 "في إطار التضامن ما بين الجماعات المحلية، تمنح الجماعات الإقليمية عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، إعانات وهبات لفائدة جماعات إقليمية أخرى، تحدد كيفيات تطبيق هذا التدبيرعن طريق التنظيم"، وأمّا المادة 39 منه فقد نصت على " تساهم الجماعات الإقليمية التي تحوز فائضا في الإيرادات يتعدى حاجياتها السنوية، في التضامن ما بين الجماعات الإقليمية عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتحدد كيفيات تطبيق هذا التدبير عن طريق التنظيم".[24]

ب-التعاون بين البلديات:

هو المفهوم المجسّد للمعنى الحقيقي للتعاون حيث يستعمل هذا المفهوم للدلالة على مصطلحات عديدة تحمل معنى واحد من بين هذه المصطلحات:

- التعاون بين البلديات La coopération intercommunale

-ما بين البلديات L'intercommunalité

- التجمعات البلدية Les groupements des communes

[24] المادتين 38 و39 من القانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019.

وعليه فإنّ التعاون بين البلديات هو "إمكانية البلديات أن تتعاون وتستثمر مواردها وإمكانياتها بصورة مشتركة من أجل القيام بأعمال مفيدة لها جميعا". [25]

ومن ناحية أخرى أخذ المشرع الجزائري بالتعاون البلدي الدولي، حيث أشارت المادة 106 من قانون البلدية 11-10 لهذا الشكل من التعاون مع البلديات الأجنبية (التوأمة)، وهو ونشوء شراكة بين بلديات من داخل الوطن وأخرى خارجه وتأخذ شكل بروتوكول أو عقود وغيرها، وما يلاحظ حاليا هو أنّ هذا النوع من التعاون قد عرف توسعا كبيرا بين العديد من الدول، وقد نصت المادة 106 من ذات القانون على ما يلي: "تخضع توأمة بلدية ما مع بلدية أو أي جماعة إقليمية أجنبية أخرى إلى موافقة مسبقة للوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي وزير الشؤون الخارجية.[26]

الفرع الثاني: مجالات تجسيد التعاون اللامركزي بين البلديات في الجزائر

لم يقتصر التشريع القانوني للتعاون بين البلديات على قوانين البلدية فقط، حيث نجد في المقابل نصوصا قانونية وتنظيمية أخرى عالجت الموضوع بشكل مختلف وهي تجسد التعاون المشترك بين البلديات، وهي تشمل المجالات والميادين التالية:

1-التعاون بين البلديات في المجال البيئي:

إنّ تجسيد التعاون بين البلديات في المجال البيئي في الجزائر نجده في مجال "تسيير النفايات"، فبالرجوع إلى القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات في المواد 30 و 32يشير إلى إمكانية وجود شكل من أشكال التعاون البيئي في إطار الشراكة بين بلديتين أو أكثر في معالجة النفايات وتسييرها.

إنّ تشارك البلديات فيما بينها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها البيئة وتسيير النفايات على وجه الخصوص جد محدود رغم أنّ القضية تستدعي مبادرة جماعية، في حين القانون لا يضمن للبلديات هذا الهامش من المبادرة لارتباطها بالاختصاص الإقليمي وعدم القدرة على تجاوز حدود أقاليمها الجغرافية و إلاّ وقعت في عيب عدم الاختصاص[27]، ولتفادي ذلك، يشكّل التعاون بين البلديات إحدى أنجع السبل لضمان الشراكة في الحدّ من المشاكل البيئية كالنفايات، النظافة كما يضمن تجاوز الاختصاص الإقليمي للبلديات بطرق قانونية.

---

[25] أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، تر. محمد عرب صاصيلا، الجزئر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 213.

[26] المادة 106 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

[27] بن صافية سهام، **الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة**، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، ص 80.

وهنا نجد نوعا من التعاون البيئي في إطار شراكة بين بلديتين أو أكثر يتجسد أكثر هذا التعاون في مجال تسيير النفايات من خلال المادة 32، حيث يمكن لبلديتين أو أكثر أن تتجمّع في تسيير النفايات المنزلية.[28]

2-التعاون بين البلديات في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

بالرجوع إلى القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في الجزائر نلمس دور الجماعات الإقليمية خاصة البلديات وإمكانية التعاون فيما بينها في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، حيث تنص المادة 7 منه على أدوات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ومن بينها "مساحات التنمية المشتركة بين البلديات".

كذلك المادة 53 من نفس القانون تنص على مختلف مخططات تهيئة الإقليم الولائي ومنها مساحات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات، بالرغم من الدور الذي يمكن أن تضطلع به البلديات في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة كونها المجال الملائم للبلديات للمبادرة ولتجسيد التنمية.[29]

وجاء هذا النوع من التعاون في قانون البلدية 11-10من خلال مواد عديدة تتناول موضوع التهيئة العمرانية مثل المواد 113 إلى 121، وكذلك من خلال المادة 215 المندرجة تحت عنوان التعاون المشترك بين البلديات، حيث يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها.

3-التعاون بين البلديات في مجال النشاطات التي تنجز في إطار سياسة المدينة:

ويظهر التعاون بين البلديات في هذا الإطار من خلال إمكانية المبادرة بنشاطات الشراكة بين مدينتين لإنجاز تجهيزات ومنشآت حضرية هيكلية في إطار اتفاقيات تبرم بين الجماعات المحلية المسؤولة عن هذه المدن المعنية وغالبا ما يقصد هنا الجماعات المحلية المسؤولة بالبلديات وهو ما جاء في نص المادة 22 من القانون التوجيهي للمدينة 06 -06، وبالتالي رغم أنّ إنشاء المدن وتنظيمها ليس على عاتق البلديات إلاّ أنّ هناك إمكانية تعاون البلديات فيما بينها في مهام التنسيق والتنشيط.[30]

المحور الرابع: عرض تجارب الدول الغربية والعربية في ميدان التوأمة (التعاون اللامركزي الدولي)

[28] المادة 32 من 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية رقم 77.

[29] المادة 7 و53 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

[30] المادة 22 من القانون رقم 06 -06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

سنقوم بعرض تجارب الدول الغربية والعربية في ميدان التوأمة (التعاون اللامركزي الدولي)، حيث سنستعرض التعاون اللامركزي الجزائري –الفرنسي، ثمّ التعاون اللامركزي الفرنسي –اللبناني.

1– التعاون اللامركزي الجزائري–الفرنسي:

1–1– نبذة تاريخية حول التعاون اللامركزي الدولي (التوأمة) في الجزائر:

منذ السنوات الأولى للاستقلال بدت اللامركزية خيارا مركزيا في النظام الإداري الجزائري، فمبدأ اللامركزية الإقليمية تمت دسترته منذ 1963، حيث حدّد الدستور الجماعات المحلية وجعل تسييرها يتم عن طريق مجالس منتخبة، ورغم أنّ اللامركزية في الجزائر بدت محتشمة في سنواتها الأولى؛ فإنّ ذلك لم يمنع مجموعة من البلديات الجزائرية على غرار وهران، بجاية، أدرار، عنابة وغيرها من البلديات الأخرى من ربط علاقات مع نظيراتها بدول أخرى في إطار التوأمة.

إلاّ أنّه وابتداء من سنوات السبعينيات تكثّفت العلاقات الدولية للجماعات المحلية بالجزائر، ومن الواضح ارتباط هذه العلاقات مع تطور الإطار التنظيمي للامركزية وتوسيع مهام الجماعات المحلية خاصّة في بداية التسعينيات التي تميّزت بظهور التعددية السياسية والحزبية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مستوى الشراكة بين الجماعات المحلية لقارة أوروبا والجماعات المحلية الجزائرية يعدّ من بين الشراكة الأكثر كثافة لاسيما مع فرنسا التي تعدّ الشريك الأول للجماعات المحلية في الجزائر بنسبة 57 % من مجموع عمليات التعاون والتوأمة، وبالتوازي مع الشراكة مع القارة الأوروبية، بدأ التعاون اللامركزي يتوسع تدريجيا نحو بلدان أخرى من قارات إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية.[31]

1–2–واقع التعاون اللامركزي الجزائري–الفرنسي:

تم إرساء علاقات التعاون اللامركزي بين البلدين في سنوات الثمانينيات وعرفت تطورا ملحوظا في نهاية التسعينيات، و إن تسببت العشرية السوداء في تثبيط تنامي هذا النوع من التعاون، إلاّ أنّ الطبعة الأولى للقاءات الجزائرية الفرنسية للجماعات المحلية التي احتضنتها الجزائر سنة 1999 ، وجاءت لإعطائها دفعا جديدا، ومنذ ذلك لم ينفك عدد اتفاقيات التعاون اللامركزي في التزايد ،وقد تضاعف عدد الاتفاقيات الموقّعة الذي انتقل من 13 اتفاقية سنة 1999 إلى 49 اتفاقية سنة 2014.

[31] حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص ص 78،80.

علاوة على ذلك، فالملاحظة تبرز أنّ علاقات التعاون اللامركزي تتوجّه بالخصوص نحو الجماعات الاقليمية الجزائرية الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية فهي تستقطب أغلب مبادرات التعاون، على نقيض الجماعات الاقليمية الجنوبية التي تحظى بفرص أقل، وفي هذا الصدد يتعين النظر لإعادة توجيه هذا النوع من التعاون.

أمّا بخصوص ميادين التعاون التي تتمحور حولها اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجماعات الاقليمية الجزائرية ونظيرتها الفرنسية، فهي تعنى بالدرجة الأولى بالتنمية المحلية وتشمل التسيير الحضري وتهيئة الإقليم، حماية البيئة، تسيير المساحات الخضراء، النقل العمومي، تسيير النفايات، الإنارة العمومية، معالجة المياه المستعملة ...الخ، كما ترمي إلى دعم الكفاءات المحلية من خلال تخصيص دورات تكوينية لإطارات وتقنيي الجماعات المحلية لتبادل الخبرات والتجارب، وتشجيع التبادلات الثقافية بين الجانبين. [32]

1-3- التنمية المحلية في صلب مجالات التعاون اللامركزي الجزائري-الفرنسي:

على سبيل المثال يعود تاريخ التعاون اللامركزي بين ولاية الجزائر وبلدية باريس إلى توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون المبرمة بين الطرفين في باريس بتاريخ 14 فيفري 2003 ويمس هذا التعاون مجالات مختلفة للتنمية، والمذكورة في المادتين الأولى والثانية من هذه الإتفاقية بالشكل التالي:

- ❖ التهيئة العمرانية لاسيما في إطار مراجعة المخط التوجيهي للتهيئة العمرانية لولاية الجزائر.
- ❖ ترقية السكن والقضاء على البنايات الهشة في الولاية.
- ❖ تطهير المياه.
- ❖ حماية البيئة، النظافة ومعالجة النفايات.
- ❖ تهيئة الحظائر والحدائق الموجودة في إقليم الولاية.
- ❖ التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل للشباب.
- ❖ التعاون في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- ❖ دعم التعاون الثقافي الفني والعلمي وإقامة علاقات تبادل بين المكتبات والمؤسسات الثقافية للمدينتين.
- ❖ تشجيع المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية خاصة تلك التي تضعها الجمعيات.

[32] نفس المرجع، ص ص 103-104.

1-4- أهم المشاريع المنجزة في إطار التعاون بين ولاية الجزائر وبلدية باريس:

سنحاول عرض ثلاثة مشاريع تدخل في إطار التعاون اللامركزي بين الجماعتين ويمكن تصنيف هذه المشاريع ضمن ثلاثة مجالات هي كالتالي:

- **المجال الأول**: يتعلق بالتهيئة العمرانية ويخص مشروع تهيئة حديقة التجارب العلمية الحامة.
- **المجال الثاني**: يتعلق بالنظافة وحماية البيئة ويخص مشروع إنجاز مدرسة النظافة Netcom عبر توفير تكوين متخصص ونوعي لمستخدمي وعمّال النظافة لولاية الجزائر.
- **المجال الثالث**: يمس التعاون المجال الثقافي كأحد أهم المجالات التي يمسها التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية، ويتعلق المشروع بإعادة ترميم و تهيئة الموقع الأثري لكاتدرائية السيدة الإفريقية La basilique de Notre Dame d'Afrique في إطار اتفاقية التعاون التي تجمع بين ولاية الجزائر و المجلس العام لمنطقة الألب و الساحل الأزرق Le Conseil Général du Provence Cote d'Azur (PACA) ، وكذا كل من مرسيليا و المجلس العام لبوش دو رون Le Conseil Général de Le Boches de Rhône [33]

2- التعاون اللامركزي الفرنسي-اللبناني:

1-2 – نبذة تاريخية حول نشأة التعاون اللامركزي الدولي في أوروبا:

بحسب المفهوم الفرنسي، يعني التعاون اللامركزي جميع العلاقات التي تبنيها السلطات المحلية في بلد ما، مع السلطات المحلية في بلد آخر.

ويعود تاريخ نشوء التعاون الدولي للسلطات المحلية إلى أواخر الحرب العالمية الثانية، حيث أقامت الدول الأوروبية (خاصة بين فرنسا وألمانيا) علاقات توأمة مع بعضها البعض لتعزيز السلام والتفاهم المتبادل.

[33] نفس المرجع، ص ص 108-109.

كما ظهرت في السبعينات حركة لا سابق لها أضفت طابعا جديدا على علاقات البلديات في الشمال والجنوب، ليست هذه العلاقات مجرد روابط صداقة فحسب بل إنّها قائمة على تعهد الأطراف المتبادل بتشجيع التنمية المحلية على المدى الطويل وتحقيق نتائج ملموسة.

وفي الأونة الأخيرة، ازدادت القناعة بأهمية إعادة التوازن بين المناطق على المستوى العالمي، الأمر الذي منح شرعية حقيقية للتعاون اللامركزي.[34]

2-2 -واقع التعاون اللامركزي الفرنسي -اللبناني:

التعاون الفرنسي هو التعاون الأكثر تطورا في لبنان بفضل العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط البلدين والتي تسهل بناء العلاقات ما بين البلديات.

وحتى أواخر عام 2019 تم إحصاء 35 شراكة قائمة للتعاون اللامركزي الفرنسي -اللبناني، ومن بينها ست (6) شراكات تحظى بتمويل مشترك من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية (صندوق دعم مشاريع التعاون اللامركزي الفرنسي-اللبناني لعام 2019)، وقد تم إحصاء 93 شراكة منذ الثمانينات.

أمّا البلديات التي التزمت بمشاريع تعاون لا مركزي فهي بلديات حضرية وريفية، ذات كثافة سكانية كبيرة وقليلة، وذات مساحات مختلفة، وقد طوّرت كل من البلديات والاتحادات البلدية اللبنانية، شراكات تعاون متعدّدة مع السلطات المحلية الفرنسية، وفي فرنسا أيضا، تشارك البلديات والمقاطعات والمناطق في عملية التعاون اللامركزي مع لبنان.

وتكمن الخطوة الأولى في إيجاد بلدية شريكة لتحقيق هذه الغاية، ويجب الإستناد إلى العلاقات الثقافية والسياسية بين بلديتين وإلى عنصر الجالية وشبكة المعارف الشخصية، ويجب الإستفادة من اللقاءات التي تتيحها المؤتمرات والزيارات التقنية والندوات في لبنان وأوروبا، والاستعانة بشبكات المدن والسلطات المحلية كجمعية المدن المتحدة في فرنسا وشبكة المدن الأورو متوسطية... و تبدأ

[34] الدليل العملي للتعاون اللامركزي مُوجّه للبلديات والاتحادات البلدية اللبنانية، 2020، ص 2، تم الإطلاع بتاريخ 06 /10/ 2024 على الرابط: https://citesunies.s3.amazonaws.com/pages/5f96cc92eda74.pdf

الشراكة لحظة توقيع اتفاقية التعاون التي تحدّد إطار الشراكة و مدّتها و غرضها، و الإلتزامات المتبادلة للشريكين اللذان يجب أن يكونا قد حصلا مسبقا على الموافقات القانونية و الإدارية اللازمة لإبرام الإتفاقية. [35]

2-3- مجالات التنمية المحلية في صلب التعاون اللامركزي الفرنسي -اللبناني:

تتميّز المشاريع المنفّذة بتنوّع الجهات المعنية والإلتزام المتزايد للشبكات والمؤسسات المختلفة إلى جانب البلديات، كما يتنوّع مواضيعها ومدّتها والتغطية المناطقية، ويمكن أن تكون المشاريع ممتدة على سنة واحدة وأن تكون متعدّدة السنوات، كما يمكن أن تكون ثنائية أو متعدّدة الأطراف.

وبالنسبة إلى البلديات اللبنانية، تعني الشراكة مع السلطات المحلية الفرنسية:

- حصول المنتخبين الحليين على تقدير سياسي من قبل السطات المحلية الفرنسية.
- الإستفادة من كل الخدمات التقنية التي تقدمها البلدية الشريكة.
- إمكانية حشد جميع الفاعلين المحليين في نطاق البلدية الشريكة وفي إطار التعاون (الجمعيات المحلية والمدارس والجامعات ومراكز البحث والشبكات والنقابات وغرف التجارة، ...).

وبالتالي تستفيد البلديات اللبنانية من:

- النصائح.
- المساعدة التقنية.
- تبادل الخبرات والمعرفة.
- التدريب.
- مساعدة في صياغة المشاريع ومواكبتها ومتابعتها.
- مساهمات في تمويل المشاريع أو المساعدة لإيجاد تمويل.

أمّا المواضيع التي تدخل في نطاق الشراكة، فهي المواضيع التي يكون الشركاء قد اتفقوا عليها والتي تتطابق واختصاصات السلطات المحلية:

[35] نفس المرجع، ص ص4-5.

- الزراعة والتنمية الريفية.
- إدارة الأراضي والنقل.
- المياه والصرف الصحي والبيئة.
- التربية والفرنكوفونية.
- الحوكمة المحلية والدعم المؤسساتي.
- التراث والثقافة.
- الرياضة الشؤون الاجتماعية.
- التكنولوجيا.
- السياحة.[36]

الخاتمة:

إنّ موضوع التعاون اللامركزي ما بين البلديات في إقليم ما قد يساهم في حل العديد من المسائل الإدارية والمالية و البشرية، و هذا ما يؤدي حتما للوصول إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية محليا على حد سواء، كما يمكن أن يكون للتعاون ما بين البلديات بعد آخر وهو الاستفادة من تجارب دول أخرى مع تكييفها والظروف و الواقع الجزائري ، خاصّة أنّ البلدية وباعتبارها إدارة لا مركزية فإنّها تعمل على إنجاح مشاريع التنمية بما أنّها الأكثر دراية وعلما بالمشاكل التي يواجهها المواطنين بحكم قربها منهم، وهذا ما يسمح لها بإيجاد الحلول الممكنة وتوفير متطلباتهم الأساسية، كما تعتبر التنمية المحلية الهدف الأول والأساسي للبلديات و الولايات باعتبارها جماعات إقليمية.

وتجدر الاشارة إلى أنّ تحقيق التنمية على المستوى المحلي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيقها على المستوى الوطني ككل، وممّا لا شك فيه هو أنّ معظم البلديات تعاني حاليا من مشاكل في ماليتها بسبب ضعف مواردها المالية وهذا ما يزيد من ضرورة وأهمية التعاون اللامركزي فيما بينها سواء على المستوى الداخلي عن طريق التضامن والتعاون المشترك بين البلديات من خلال إبرام اتفاقيات أو عقود أو إنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة قصد ضمان التمويل الكافي والتكامل فيما بينها لتنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية والإجتماعية المقررة على المستوى المحلي ، أو بواسطة التعاون اللامركزي الدولي الذي يكون من خلال إبرام اتفاقيات

[36] نفس المرجع، ص 3.

وعقود شراكة مع سلطات محلية لدولة أجنبية (التوأمة) لتحقيق التنمية المحلية وزيادة كفاءة وفعّالية الادارة المحلية والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأجنبية، وهذين النوعين من التعاون اللامركزي جاء به قانون البلدية الجزائري رقم 11-10.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كانت أبرزها أنّ التعاون اللامركزي أصبح من أهم المواضيع التي تتعلّق أساسا بموضوع التنمية الاقتصادية وآلية فعّالة في الرفع من التنمية المحلية للبلديات في الدول الغربية أو العربية بصفة عامّة والجزائر بصفة خاصّة، كما نجد أنّ التعاون اللامركزي أدى إلى إعادة التفكير في شبكة الخبرات والإمكانيات والموارد التي تندرج تحت مظلة الجماعة الواحدة والسعي إلى توسيعها بعيدا عن اعتبارها وحدة ترابية معزولة.

قائمة المراجع:

1- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، عمان: دار ميسرة للنشر،2001، ص 20.

2- شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية – 1986، ص ص 4-5.

3- فريدة قصير مزياني، **مبادئ القانون الجزائري**. باتنة: مطبعة عمار قرفي، 2001، ص 178.

4- المواد 1 -2 -3 من قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب1432 الموافق لـ 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، ج ر 37 مؤرخة في 03 /2011/06.

5- حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1982، ص 152.

6- جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000**، مذكر ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2001، ص 05.

7- بن الحاج جلول، **التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر –في إطار برامج دعم النمو 2003 –2014**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015 -2016، ص 93

8- بن صاولة صراح، بزار محمّد سفيان، **اشكالية التعاون ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، ص 119-120.

9- داودي فاطمة الزهراء، **التعاون بين البلديات**، مذكرة لنيل شهادة الطور الأول من مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 213-2014، ص 24.

10- حمادو فتيحة، **دور التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2026، ص 49.

11- KRATOU Lamia, **La coopération décentralisée**, **une nouvelle dynamique pour promouvoir le développement durable**, 6 ème colloque international du laboratoire prospectif stratégique et durable, Université de Tunis, faculté de sciences économiques, Hammamet 21-23 juin 2010.p 33.

12– HACHEMI Naima, **coopération internationale entre les collectivités locales : une nouvelle approche de développement local « cas de Larbaa Nath Irathen et Saint–Denis** », mémoire de magistère ; Université Mouloud Maameri d Tizi Ouzou ; 2003, p 83.

13– عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2001، ص 71.

14– الشكاري كريم، **التعاون الدولي للجماعات الترابية المغربية بين النظرية والواقع**، جامعة محمد الخامس السويسي، السلا الجديدة المغرب، 2012، ص 11.

15– كمال المنوفي وآخرون، **الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة المحلية، القاهرة، 2001، ص 125.

16– فراج الطيب، حساني بوحسون، **أليات تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة المنهل، الاقتصادي، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 5، العدد 1، ماي 2022، ص ص 239،241.

17– CHASSOT Mathilde, « **Dix ans de coopération décentralisée française au Sénégal : quelle contribution au processus de décentralisation** », Université Paris 1 – Sorbonne ,2004/2005, PP 48 ,56.

18– SIMON André « **Coopération décentralisée : comment institutionnaliser une nouvelle approche de lutte contre la pauvreté et de développement local dans les systèmes de gestion de la commission européenne ?**, ECDPM, Maastricht, 2000. P 37.

19– حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص ص 60–61.

20– ZAPATA GARESCHE Eugène, '**Internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l'Union Européenne et l'Amérique Latine '**, Manuel pratique, Direction Générale de la Coopération Internationale et du Développement, Ministère des Affaires Etrangères et Européennes, 2008, P 32.

21– حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص33.

22– نفس المرجع، ص 61.

23– المواد من 215 إلى 217 من قانون البلدية 11–10، المرجع السابق.

24– المادتين 38 و39 من القانون 18–18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019.

25– أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، تر. محمد عرب صاصيلا، الجزئر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 213.

26– المادة 106 من قانون رقم 11–10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

27– بن صافية سهام، **الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2010–2011، ص 80.

28– المادة 32 من 01–19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر رقم 77.

29– المادة 7 و53 من القانون رقم 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

30– المادة 22 من القانون رقم 06 –06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

31– حمادو فتيحة، المرجع السابق، ص ص 78،80.

32– نفس المرجع، ص ص 103–104.

33– نفس المرجع، ص ص 108-109.

34– الدليل العملي للتعاون اللامركزي مُوجّه للبلديات والاتحادات البلدية اللبنانية، 2020، ص 2، تم الإطلاع بتاريخ 06 /10/ 2024 على الرابط:

https://citesunies.s3.amazonaws.com/pages/5f96cc92eda74.pdf

35– نفس المرجع، ص ص4-5.

36– نفس المرجع، ص 3.